إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/4
للنشر الفوري
12 يناير 2016

السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي توافق على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق

وافقت السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق[1] بحيث يغطي الفترة من نوفمبر 2015 إلى ديسمبر 2016، والذي سبق أن توصلت السلطات وخبراء الصندوق إلى اتفاق مبدئي بشأنه في نوفمبر 2015 (راجع البيان الصحفي رقم 15/509).

يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. ويؤثر هذا الصراع سلبا على الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطيل حركة التجارة، وإحداث تراجع في ثقة المستثمرين. وقد تفاقم تأثير هبوط أسعار النفط في عام 2015، بعد أن كان ملموسا بالفعل في 2014، مما أثر على الموازنة العامة، والقطاع الخارجي، وإمكانات النمو متوسط الأجل. وتواصل السلطات حاليا التحرك لمواجهة الأزمة بمزيج من تدابير التصحيح المالي والتمويل.

وللمساهمة في تلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، تقدمت السلطات كذلك بطلب الموافقة على "برنامج يتابعه خبراء الصندوق" لإرساء سجل للأداء فيما يتعلق بمصادقية سياساتها بغية التمهيد لاتفاق محتمل للحصول على التمويل من الصندوق. وسوف تقوم السلطات بموجب هذا البرنامج بتنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تعمل على احتواء النفقات العامة على نحو يتسق مع الحيز المتاح من الإيرادات والتمويل، وتهدف إلى تخفيض العجز الأولي غير النفطي بمقدار 20 مليار دولار أمريكي أو 12% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي 2013 و2016. كذلك تم التوصل إلى اتفاق في إطار هذا البرنامج حول التدابير اللازمة لتعزيز إدارة المالية العامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستقرار القطاع المالي.

[1] تمثل البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق اتفاقيات غير رسمية بين سلطات البلدان الأعضاء وخبراء الصندوق لمتابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي تضعه السلطات، ولا تنطوي على مساعدات مالية أو تستتبع إقرارا من المجلس التنفيذي للصندوق.

وقد ساعد الصندوق العراق لأكثر من عقد كامل في تقوية مؤسساته الاقتصادية وعن طريق تقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات والإصلاحات الاقتصادية. وسيعمل خبراء الصندوق عن كثب مع السلطات العراقية لمتابعة التقدم في تنفيذ برنامجها الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية الموجهة لدعم جهود العراق في بناء القدرات ومساندة برنامجه المعني بالإصلاح.